

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

14 شوال 1440 - 17 يونيو 2019





الف 1 هرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2



1

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إنشاء أكاديمية لتدريب وتأهيل السعوديين في مجال الترفيه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4633547>

لرياض - "الحياة" | منذ ساعة في 17 يونيو 2019 - آخر تحديث في 16 يونيو 2019 / 21:44
أبرمت كل من شركة مينا للتطوير والتعليم وشركة بنیان للتطوير المحدودة اليوم (الأحد)، مذكرة تفاهم لتأسيس وإدارة وتشغيل الأكاديمية السعودية للترفيه، التي ستعنى في تقديم برامج متخصصة وتأهيل كوادر وطنية للعمل في هذا القطاع. ومن المقرر أن تتطلق الأكاديمية في مدينة الرياض في أيلول (سبتمبر) المقبل، وستقدم برنامج الدبلوم المشارك المتخصص في إدارة الترفيه.
وأشاد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للترفيه عمرو باناجه، الذي حضر توقيع المذكرة في مقر الهيئة بالرياض، في هذه الخطوة التي رأى أنها "تعزز الجهود التكاملية بين الجهات وتحقق التناغم بين المبادرات للخروج بمشاريع تحمل القيمة المضافة الحقيقية في القطاع"، مؤكداً التزام الهيئة دعم المبادرات النوعية التي تساهم في تطوير قطاع مستدام يلبي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
وأشار إلى أن الاتفاق سيسهم في ترسيخ شراكة القطاع الخاص، من خلال تأهيل الشباب السعودي والمساهمة في إيجاد فرص العمل وتطوير البرامج المتخصصة في مجال الترفيه الذي يشكل جزءاً مهماً من "رؤية المملكة 2030".
وأكد باناجه، حرص الهيئة على دعم المشاريع والمبادرات الهادفة إلى صوغ نماذج وحلول مبتكرة لدعم القطاع وضمان تحقيق أهدافه ضمن استراتيجية شاملة، تستهدف تمكين الشباب السعودي، وتعزيز أدوارهم للسير نحو رحلة التطور والتنمية للقطاع بكل جدارة واقتدار.



المعلمي: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لها أهمية قصوى في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م

<http://www.alriyadh.com/1761011>

شاركت المملكة العربية السعودية ممثلة في الوفد الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، الأربعاء الماضي في تنظيم فعالية خاصة، على هامش مؤتمر الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.
وجاءت الفعالية التي نظمها وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة ضمن عدد من الفعاليات الأهمية لاستعراض التجارب الوطنية والعالمية حول دعم هذه الفئة المهمة من المجتمع، تحت شعار "الابتكار من أجل شمل الجميع"، ولربط العقول وخلق مدن المستقبل.
وضمنت الفعالية عدداً من الشخصيات المؤثرة في مؤسسات البلدين بهدف تسليط الضوء على جهود الابتكارات والمبادرات الخلاقة لمساعدة ذوي الإعاقة.

وقدم مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله بن يحيى المعلمي، في مداخلته بهذه المناسبة، شكره للبعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعوتهم لوفد المملكة للمشاركة في هذا الحدث الذي يحدد التحديات والحلول المبتكرة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويربطهم بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأكد معاليه أنه على المستوى الوطني فإن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لها أهمية قصوى في المملكة العربية السعودية، حيث صادقت المملكة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إيماناً راسخاً منها بتعزيز التمتع الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، واحترام كرامتهم المتأصلة.

وأفاد السفير المعلمي أن المملكة تدرك الأهمية الحاسمة للابتكار الجديد لتحسين سرعة الوصول إليها والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز التي قد يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، مشيراً إلى أن الزخم في المملكة ينمو بسرعة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استراتيجيات رؤية المملكة 2030 التي تعمل بنشاط على دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تشكيل المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للمملكة وإقامة بنية تحتية مستدامة لا تترك أحداً خلف.

وبين أن المملكة اتخذت عدداً من التدابير المتسقة مع هدف التنمية المستدامة رقم 11 الذي يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهي (المدن والمجتمعات المستدامة)، مفيداً أنه يجري تطوير نظام النقل العام على نطاق المملكة بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية والتكنولوجيا الأكثر تطوراً، مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لجعلها سهلة الوصول وأمنة، حيث تم إنشاء العديد من المساحات الخضراء والأماكن العامة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأفاد معالي مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير المعلمي أنه مع برنامج جودة الحياة، تسعى المملكة إلى ضمان توفر مرافق البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد وليس فقط في المدن الكبرى، بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة بواسطة وسائل النقل العام وأن تكون مجهزة بشكل صحيح لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، مبيناً أن مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة نظم ورشة عمل مع 12 جهة حكومية لتنفيذ وتعزيز برنامج الوصول الشامل، إذ يقوم المركز حالياً بإعداد مسودة مجموعة من معايير الوصول العالمية، بما في ذلك إمكانية الوصول الذكي باستخدام التكنولوجيا الحديثة. وقال: "إن الأهداف الاستراتيجية لمركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة تشمل تحسين عملية صنع القرار والتخطيط وتحديد أولويات البحوث واستخدام أحدث التقنيات لتحسين فهمنا لأنواع الإعاقة، بالإضافة إلى تحسين قدرات التشخيص والعلاج وتطوير طرق لتزويد المعوقين بمساعدة ملموسة، بالإضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال الإعاقة، ينشئ المركز منشآت تعليمية وتدريبية، ويركز على البحث العلمي في مجال الإعاقة، وينشر الدوريات والمقالات والدراسات والأوراق البحثية".

وأضاف أن المركز يسهم في زيادة الوعي الاجتماعي بالإعاقة، وكيفية التعامل مع أسبابه وأفضل الطرق لرعاية المعوقين في المنزل وفي المجتمع، مشيراً إلى أن وزارة التعليم اتخذت أيضاً العديد من التدابير لتحقيق التكامل التام أو الجزئي وفقاً لقدرات واحتياجات الذكور والطلاب ذوي الإعاقة، وأهمها إدخال المزيد من برامج التعليم الخاص في المدارس العادية، والتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والإداريين الذين يعملون مع الطلاب المعاقين، وتوفير التكنولوجيا التعليمية ووسائل توزيعها على الطلاب مجاًاً.

وأكد في ختام المداخلة أن المملكة ستعمل دائماً في شراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحقيق حاضر جميل ومستقبل مشرق بينما يتمتع الجميع بتكافؤ الفرص، مع مراعاة إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة وما يمكنهم فعله لمجتمعاتهم.

استفادة 68 ألف أسرة حتى مايو الماضي «سكني»: 40 مشروعاً جاهزاً للسكن بمتوسط أسعار 350 ألف ريال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1732345>

«A»

«عكاظ» (الرياض)

أصدر برنامج «سكني» التابع لوزارة الإسكان تقريره الشهري الخامس خلال هذا العام، الذي يتضمن أبرز منجزات البرنامج لشهر مايو، حيث نشر التقرير صوراً حديثة لحالة البناء في المشاريع التي يستمر تنفيذها، كما تضمن تفاصيل أعداد الأسر التي استفادت خلال الأشهر الخمسة الماضية من هذا العام من الخيارات السكنية والحلول التمويلية التي قدمها البرنامج، ويمكن الاطلاع على التقرير كاملاً من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبرنامج أو الرابط

<https://sakani.housing.sa/sakani-reports>.

وذكر تقرير «سكني» لشهر مايو أعداد المستفيدين من الحلول السكنية التي يُتيحها البرنامج، إذ بلغ مجموع المستفيدين حتى شهر مايو الماضي 68.195 أسرة، منها 33.718 أسرة تمكنت من الحصول على منازل، وفي شهر مايو وحده استفادت 13.230 أسرة من الخيارات التمويلية والسكنية، ونحو 5835 أسرة تمكنت من الحصول على منازل. واستعرض التقرير متابعة تنفيذ أعمال البناء في 53 مشروعاً سكنياً يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، إذ توفر نحو 100 ألف وحدة سكنية تتوزع في مختلف مناطق المملكة، وتتميز بكونها مجمعات سكنية متكاملة الخدمات والمرافق، وتوفر لسكانها بيئة سكنية متكاملة.

وبحسب التقرير الذي نشر اليوم (الأحد) على الموقع الإلكتروني للبرنامج، هناك أكثر من 40 مشروعاً سكنياً جاهزاً من المشاريع السكنية التي تنفذها الوزارة لتوفير آلاف الوحدات، وتمتاز بجاهزيتها للسكن بمتوسط أسعار 350 ألف ريال، حيث تشهد هذه المشاريع إقبالاً من المواطنين انعكس على نسب الحجزات فيها، وتتميز بتكامل البنية التحتية التي تشمل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والإنارة والأرصعة وسفلة الطرق والمساحات الخضراء والحدائق والمرافق الخدمية العامة.

وكشف تقرير «سكني» إضافة 6 مخططات جديدة للأراضي السكنية المجانية خلال شهر مايو توفر 3442 قطعة أرض في 5 مناطق، وتتيح وزارة الإسكان من خلال برنامج «سكني» منصة إلكترونية تعرض من خلالها المخططات السكنية بشكل إلكتروني، حيث يمكن للمستفيد اختيار الأرض المناسبة له ضمن 85 مخططاً سكنياً تتوزع في مختلف مناطق ومدن المملكة، ويمكن الاطلاع عليها من خلال البوابة الإلكترونية لـ«سكني».

وتطرق التقرير لمستهدفات «سكني» في 2019، لتسهيل تملك 200 ألف أسرة سعودية عن طريق أحد الحلول السكنية والتمويلية التي يقدمها «سكني» باختيار وحجز الوحدات السكنية الجاهزة ضمن مشاريع الوزارة والوحدات تحت الإنشاء بالشراكة مع المطورين العقاريين والأراضي المجانية والقروض العقارية المدعومة للاستفادة من شراء الوحدات الجاهزة من السوق، والبناء الذاتي لمن يملكون الأراضي، وتمويل القرض القائم، والقروض السكنية للعسكريين على رأس العمل ومن تجاوزوا 50 سنة، إذ أعلن البرنامج أسماء 200 ألف مواطن يمكنهم الاستفادة هذا العام من الخيارات المتنوعة التي يوفرها برنامج «سكني» 2019.

يذكر أن وزارة الإسكان من خلال برنامج «سكني» تسعى لتمكين الأسر السعودية من امتلاك المسكن الملائم بكل يسر

وبشكل أسرع وسعر أقل ضمن خيارات متعددة عن طريق تقديم مجموعة من الخيارات السكنية والتمويلية، وذلك سعياً لرفع نسبة التملك إلى 70% بحلول عام 2030 وفقاً لأهداف برنامج الإسكان -أحد برامج رؤية المملكة 2030- وتقليص قوائم الانتظار وإتاحة فرص سكنية أكثر تلائم مختلف فئات المجتمع في كل مناطق المملكة.



إضافة في نظام الدفاع المدني لمعاقبة المتهورين الشورى: مناقشة تعديل 3 مواد في نزع الملكيات.. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1732427>

خالد آل مريّج (أبها @Abowajan)
يناقش مجلس الشورى، اليوم (الاثنين)، في أولى جلساته بعد إجازة عيد الفطر المبارك، وجهات نظر اللجنة الخاصة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم عن مقترح تعديل المواد «10، و17، و12» من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، فيما تناقش لجنة الحج والإسكان والخدمات ملاحظات الأعضاء وآراءهم عن مشروع نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها، وتناقش لجنة المياه والزراعة والبيئة ملاحظات الأعضاء وآراءهم في التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1439/1438، ولجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم في التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1439/1438.
كما يناقش المجلس عددا من التقارير، منها تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مشروع نظام البيع بالتقسيط والمعاد للمجلس عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن اقتراح إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني في شأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية، المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور حامد الشراري استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وتقرير اللجنة المالية في شأن مقترح تعديل الفقرة 7 من المادة 12 من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 1421/9/3، المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد الجرباء استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وتقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى النظام الصحي تتضمن إنشاء مجلس للصحة العامة برئاسة وزير الصحة، المقدم من عضو المجلس الدكتور عبدالإله ساعاتي استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.

الصورة السلبية للمجتمع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4633448>

علي القاسمي

من الأمور التي أصبحت مثار النقاش المجتمعي والاستياء الجماعي، تلك الحكايات المتلاحقة عن الهوس في نشر الصور السلبية الملتصقة بالمجتمع وبعض أفرادها، هناك من دون شك من يستثمر السعي في هذا الإطار، ويقتنص ربع الفرصة كي يطير مع هذه الصور ويبني عليها، ويصوغ العبارات والجمال والتهمة والتحذيرات والمخاوف والشكوك، المتنفعون والمأجورون يفرحون جداً متى ما وقعت بين أيديهم حكايات سلبية، خصوصاً وإن تقاطعت مع مشاريع يتحدثون عنها سراً ويمضون الليالي الطوال في إيجاد منافذ من خلالها والخروج منها بالكثير من العبث والمحاولات البائسة لإحداث الفوضى.

لم يكن الانتقاد يوماً ما أمراً مزعجاً، ولا يمكن الحديث عن أننا مجتمعات لا تحمل في أجوانها اليومية وحراكمها الدائم الذؤوب أي صورة سلبية، ولكن المزعج أن نظل على الدوام نردد ونتحدث ونصرخ ونثرثر بالسلبية وتعدد صورها، والترويج لعبورنا نحو منعطفات حرجة ثمارها سوء والقلق في أبهى وأزهى حضور.

العمل الذؤوب على إشاعة الصورة السلبية لمجتمعاتنا والترويج لها يدخل ضمن خطط للاستهداف والتأثير على الوعي العام، وزراعة لوازم الإرباك والارتباك في كثير من الشرائح، وعبر خطة عمل غير ملموسة بشكل دقيق وتعتبر بهدوء من خلال نثر جملة من القضايا هنا وهناك، وصياغة بضعة محاور برفقتها ومن ثم ترك الجميع للدخول الحر في القضايا بحسب طبيعة الملامسة والاهتمام، لتصنع بعد ذلك أجواء مضطربة مفعمة بالضبابية والسواد.

نشر الصور السلبية حين يتجاوز حدود المؤلف، ويحوز اهتمام الذين يضمرون لنا كل سوء، يصبح مصدر خطر فعلي، وحين يمضي أفراد لمثل هذه المساحة بتغيب كامل للوعي وتجنّب للأولويات وما تفرضه المصلحة العامة، فنحن إزاء تهديد صريح، يقوده من كنا نظن ألا تنطلي عليهم الحيل والألاعيب، وأنهم مدركون ملمون أن هذا الوقت كثر فيه من يريد الطعن في الظهر، وتزايد فيه المتلونون الذين يسرهم ما يضرنا ويضرهم ما يسرنا، وإن تظاهروا في زمن مضى أنهم خير معين على تحولات الحياة، وفي ظل أن طبيعة الأمور - آنذاك - فرضت أن يكون التعامل معهم بمبدأ تغليب حسن النيات على كل شيء.

لا يمكن لأحد أن يقبل الإساءة، وليس لعاقل أن يتخيل عيشنا وسط بحر من الصور السلبية، ولا يمكن في ذات الوقت أن نكون طريقاً سهلاً لمن يريد أن نعيش وسط هذا البحر، ولن يكون من المقبول بتأتاً أن نسهم عن عمد أو جهل في تمرير قصص وحكايات تشكّل الاستثناء البشري ونعيش في صدرها كما لو كانت ظواهر تفصل بين نكون أو لا نكون.

من يسعى لنشر الصورة السلبية بهذا التهور والإصرار لا بد أن يفرق بشكل نزيه وجيد بين الوجه الأول وجه «المعالجة والإصلاح والحضور بنقد التقويم»، وبين الوجه الآخر، وجه «الإساءة والتشهير وإعانة المتربصين..» هنا مفصل الحكاية برمتها ونقطة الختام.

بيئة عمل سامة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شوال 1440 هـ - 17 يونيو 2019م

<https://www.al-madina.com/article/635847>

أيمن بدر كريم

للمرة الأولى، صنّفت المنظمة العالمية للصحة «الاحترق الوظيفي» كظاهرة مهنية ومُتلازمة مَرَضِيَّة تنتج عن فرط الإعياء والإرهاق والتوتر الوظيفي بصورة تفوق قدرة الموظف على التعامل الصحي معها، وقد تمّ إضافة هذا المصطلح كعامل خطر بيئي إلى النسخة الأخيرة من التصنيف العالمي للأمراض.

ويوصف «الاحترق الوظيفي» حالياً بالوباء المهني المتفشّي، الذي يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة، ويتميّز بدرجة عالية من الإنهاك البدني والاستنزاف الذهني وأعراض نهائية منها: الأرق المزمن، والتأخر في إنهاء أعمال وظيفية لم تكن تشكّل عبئاً، وتكرّر التأخر والغياب عن الدوام، وكثرة النسيان وقلة التركيز، وتعكر المزاج ونوبات الغضب، ومن ثمّ الدخول في مرحلة الاكتئاب، وفقدان الشعور بالاستمتاع بمباهج الحياة، وطغيان التشاؤم وفقدان الثقة واللجوء للغزلة المرضية، فضلاً عن أعراض عضوية منها الصدّاع وخفقان القلب، وآلام الصدر وسوء الشهية للطعام واضطرابات الجهاز الهضمي ونقصان الوزن، وتكرّر الإصابة بنزلات البرد أو الانفلونزا نتيجة ضعف نظام المناعة.

أما بيئة العمل التي تتسبب في «الاحترق الوظيفي» لكثير من الموظفين والمهنيين، فنوصف «بالبيئة السامة»، حيث تنتشر فيها المكائد والصراعات الداخلية بين كثير من الموظفين والعاملين، وبخاصة من هم في مناصب مُتقدّمة، بسبب تغلب الطموحات الشخصية والمكاسب الفردية، على حساب الرؤية والرسالة «المزعومة» للمنظومة الإدارية، فتصبح البيئة مُدمّرة للكفاءات، طارئةً للنجاح والإبداع، يشوبُ موظفيها قلةُ الاحترام والاستخفاف ببعضهم، ويطغى عليها التحزّبات والتكالب على مكاسب آنية قصيرة الأجل على حساب الاستراتيجية طويلة الأجل، وانتشار التسلّط الوظيفي والمحسوبية والتمييز على أسس الولاءات الشخصية، في جوّ من المُشاحنات و«البطجة» والتتمرّ والإساءات اللفظية والسلوكية، تتغذى على مشاعر غياب العدالة والتقدير والدعم، وشكوكٍ حول النزاهة وأخلاقيات العمل، بمباركة قادة شخصيات ضعيفة مهزوزة، فقدوا أهمّ مقوّمات عملهم من كفاءة ونزاهة، وانشغلوا بمصالحهم الخاصة عن أماناتهم، في حين كان من واجبهم من خلال الإدارات المعنية، تمكين الموظفين وإشراكهم في القرارات التي تختصّ بأعمالهم، والاهتمام بمشكلاتهم، وتقدير إنجازاتهم وعدم تأخير مُستحقّاتهم، وبثّ روح التحدي والتنافس الشريف بينهم، وتشجيع الالتزام والتفاني، بأنظمة وقوانين يتمّ مراجعتها دورياً لضمان العدالة والنزاهة، ولكن لعلّه صحيح ما يقوله المثل: «فأقْدُ الشيء لا يُعطيه»!



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 14 شوال 1439 هـ - 17
يونيو 2019م

http://www.aleqt.com/2019/06/17/article_1618221.html

«صغير الخليل» في حضرة «الملاي»



www.okaz.com.sa
عكاظ
نبيذ الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14
شوال 1439 هـ - 10 يونيو
2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1732380>